أ.د/ مى مجيب
أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة- جامعة المستقبل

تهديدات الأمن القومى الأمريكى:
مستقبل الفيدرالية ومخاوف الانقسام

مقدمة :

تهب رياح الانقسام على الولايات المتحدة من بوابة المهاجرين والحدود، مُشكِّلةً تحديًا يراه البعض مهددًا رئيسيًا للأمن القومى الأمريكى، ونذيرًا خطيرًا لانفراط الاتحاد الذى يضم ٥٠ ولاية أمريكية. فعندما تقرر ولاية «تكساس» تحدى الحكومة الفيدرالية وترفض نشر حرس الحدود الفيدراليين فى منطقة «إيجل باس» على حدودها الجنوبية مع المكسيك لإزالة الأسلاك الشائكة التى وضعها مسئولو الولاية لمنع تدفق المهاجرين إليها -بعد أن وصفهم حاكم الولاية بـ (الغزاة)[١] - فهذا يعنى أن العلاقات بين الولايات والحكومة الفيدرالية تواجه أزمة، وأن احتمالية تمرد ولايات أخرى باتت واقعًا يهدد وحدة وسلامة الأراضى الأمريكية.

عقب تمرد حاكم ولاية «تكساس» الأمريكية-«**جريج آبوت**»- على قرارات الحكومة الفيدرالية وإدارة الرئيس الأمريكى «**جو بايدن**»، بخصوص ملف المهاجرين والحدود، معلنًا استدعاء الحرس الوطنى لحماية وتأمين الولاية من المهاجرين والجرائم العابرة للحدود،ووصف البيت الأبيض قرار حاكم الولاية بأنه «تصرف سياسى غريب وغير آمن ولا يساعد فى حل المشكلة»[٢]، وصولًا إلى إعلان قرابة ٢٥ ولاية أخرى[٣] - يحكمها الجمهوريون- تأييدها قرار حاكم «تكساس»، وهنا يبرز السؤال: **هل تواجه الولايات المتحدة حقًا شبح الانفصال والتقسيم؟**

إشكالية الدراسة :

تفترض الأنظمة الديمقراطية الغربية فى تفاعلها مع الأزمات أنها أكثر الأنظمة قدرة وفاعلية على المواجهة والحل بشكل فاعل، الأمر الذى يحتاج إلى إعادة قراءة ومراجعة وتحليل السياسة والمقارنة بين طبيعة النظم السياسية والاستعدادات لمواجهة الأزمات الطارئة. كما أن الأزمة تعكس فشل العديد من الآليات التى أثبتت الديمقراطية من خلالها، تقليديًا، أنها ذات جدوى فى رفع كفاءة الحكام، وفى إعطاء أفضلية لأداء النظم السياسية الموصوفة بالديمقراطية [٤]؛ فهل يمكن استشعارأنماط من الحكم السلطوى فى الاستجابة والتعامل مع أزمة «تكساس»؟

أصبحت بعض التدابير العنيفة التى تبنتها الحكومة المركزية تطرح عددًا من التساؤلات والتحديات مثل مدى فعاليتها أو تداعياتها السلبية على المدى الطويل، وما إذا كانت تلك الإجراءات تنعكس على منظومة القيم الديمقراطية وآليات التفاعل السياسى بشكل عام، لاسيما فيما يتعلق بمنظومة الحريات العامة؟

تساؤلات الدراسة :

فى ضوء مجريات المشهد، تُضاف مجموعة من التساؤلات الرئيسية التى تحاول الورقة الإجابة عنها فى حدود المراجعات المحتملة للأسس التى تقوم عليها المنظومة الديمقراطية وقت الأزمات، خاصة المتعلقة بالالتزام بالتفكير الاستشرافى، والتنبؤ بالمستقبل، بالإضافة إلى الاستعدادات المتعلقة بإدارة الأزمات التى تؤثر على الممارسات السياسية للدول:

- كيف وصلت ولاية «تكساس» لهذه المرحلة فى مواجهة الحكومة الأمريكية؟هل يمكن أن تكون «تكساس» أول حجر يسقط من أحجار «الدومينو» فى الاتحاد الأمريكى ويخرج خارج إطار التجمع الذى استقام منذ تشكيل الاتحاد؟
- هل تمثل تلك الأزمة أولى أزمات العلاقة بين الولايات والمركز، أم أن الولايات المتحدة شهدت أزمات مشابهة فى السابق مع ولايات أخرى؟
- هل ما يجري فى «تكساس» يمكن أن يؤدى إلى مواجهة عسكرية مسلحة بين القوات الفيدرالية التى تأتمر بأمر الرئيس من جهة، وبين قوات الحرس الوطنى الواقعة تحت إمرة حكام الولايات؟
- مَن المسئول عن إدارة وتنظيم ملف الهجرة والمهاجرين وحراسة الحدود فى الولايات المتحدة؟
- ماذا عن ادعاء ولاية «تكساس» تعرضها للغزو؟ وكيف رد البيت الأبيض على إجراءات «تكساس»؟
- ماذا دعا لتفجر الأزمة، وهل من سياقات تاريخية لهذه الولاية تعزز فكرة انفصالها؟
- كيف تمثل أزمة مثل هذه تهديدًا للأمن القومى الأمريكى؟ وما هى السيناريوهات المحتملة فى المستقبل المنظور والبعيد؟

أولاً: الإطار المفاهيمى للدراسة:

أ- فى مفهوم الفيدرالية:

يُقصد بالفيدرالية شكل من أشكال التنظيم السياسى يتمثل فى تحالف دول أو ولايات بحيث تُكوِّن دولة فيدرالية واحدة، بناء على رابط قانونى هو الدستور الذى يحدد الصلاحيات المُوزَّعة بين المركز والوحدات. يهدف النظام الفيدرالى إلى تقليل الأثر السلبى للشمولية وتعزيز المحافظة على استقلالية كل دولة، والحفاظ على النسيج الوطنى فى الوقت نفسه.

ولعل توزيع الصلاحيات بين المركز والوحدات هو ما يجعل لكل دولة فى الفيدرالية نظامًا خاصًا بها وسلطات محددة فى مجال الحكم يتوافق مع متطلّبات تعددية الشعوب وثقافاتهم وتطلعاتهم وتحقيق جوانب الوحدة والاستقلالية فى الوقت نفسه. لذلك تشير الكتابات والدراسات[٥] إلى مميزات الفيدرالية السياسية، والتى تشمل القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والتخلص من العنصرية وتعزيز الديمقراطية المشتركة وخلق فرص النمو الاقتصادى. لذلك يحتاج هذا النظام إلى التنظيم الجيد والتنسيق المخصص لتوزيع السلطات بحيث تتم حماية حقوق الدول الأعضاء دون إهمال أى دولة أو إعاقتها. وقد تنوعت الأنظمة الفيدرالية فى العالم وفقًا لظروف الدول المختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وسويسرا والمكسيك وروسيا، وغيرها.

وتتنوع خصائص الدولة الفيدرالية، لتشمل التوزيع الدستورى للسلطات بين الأقاليم المختلفة وبين الحكومة المركزية بشكل دقيق ودستورى، ومبدأ السيادة المشتركة، حيث يختلف كل إقليم أو ولاية فى الخصائص ونقاط القوة والضعف، ولكنها جميعًا تمتلك سيادة مشتركة تتمثل فى الاتفاق على التصميم العام للدولة الفيدرالية التى تمثلوا بها. أيضًا المرونة والتكيف، بمعنى جاهزية الدول الفيدرالية للتعامل مع التحديات الجديدة، حيث يمكنها التكيف مع الظروف المحلية والعالمية المتغيرة وتحديث سياساتها بسرعة. أيضًا التعددية الثقافية[٦]، نظرًا لاحتفاظ كل إقليم بتراثه الثقافى والتاريخى الخاص. كما تتمتع الأقاليم التابعة للنظام الفيدرالى بالحكم المحلى الذى يحدد المسئوليات والاختصاصات على المستويين المحلى والإقليمى وفقًا للتطورات والاحتياجات المحلية. بالإضافة إلى أن الدول الفيدرالية تتمتع بنظام ديمقراطى يعمل على تحقيق المصالح العامة وضمان حقوق المواطنين، ويوفر حرية التعبير والانخراط فى الحياة السياسية، ولكن بصورة تضمن استقلال الدولةالفيدرالية فى تحديد سياستها الداخلية والخارجية، مع العمل بنظام اتحادى يدمج جميع الأقاليم الداخلة فى الاتحاد ويعمل على توحيد الأهداف المشتركة والمصالح على المستوى الوطنى.

ولقد تأسست الفيدرالية فى دول العالم بتعليمات آباء الفيدرالية الأمريكية -«جيمس ماديسون» و«ألكسندر هاميلتون»- وحدد كل منهما شرطين أساسيين لتشكل الدولة الفيدرالية: **أولاً**، الحاجة إلى وجود عدة دول أو أقاليم أو كيانات تمتلك ترابطًا تاريخيًا يتيح لسكانها الشعور بوطنية مشتركة. **وثانيًا**، وجود رغبة فى الاندماج الوطنى مع سائر الدول بالمحافظة على استقلالية كل إقليم[٧] بالمرونة فى تحديد سياساته وتطبيقها على نحو أكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمع.

ويتعرض تطبيق نظام الفيدرالية للعديد من التحديات والمعوقات، من أبرزها مشكلة توافق الوحدات أو الأقاليم المنضمة فى العمل بنظام الفيدرالية، والتوازن بين السلطات

المركزيـة والمحلية، كما يتطلب هذا النظام الالتزام بتطبيق الدستور والأنظمة القانونية لتفادى أى صراعات أو تعارضات فى القوانين(٨).

ب- تأسيس الفيدرالية الأمريكية:

كانـت الولايات المتحدة الأمريكية قبل اسـتقلالها تتألف من ١٣ مسـتعمرة، تقـع جميعها فى الضـفة الغربية للمحيط الأطلنطـى ولا يتجـاوز عدد سـكانها المليونيـن، وكانت هذه المسـتعمرات خاضعة للتاج البريطانى حيث تمكنت بريطانيا من السـيطرة علـى السـاحل الشـرقى لأمريـكا الشـمالية، وفرضت على المستوطنين عدة ضرائب وإجراءات تتجلى فى احتكار السـفن الإنجليزية نقل بضـائع المستعمرات، وفرض الضرائب على البضائع المستوردة من بريطانيا، وأخرى على الأراضى الزراعية، مما دفع سكان المستعمرات إلى معارضة هذه السياسـة والمطالبة بالمسـاواة مع المواطنين الإنجليز، فرفضـت بريطانيـا مطالـب مواطنيهـا، فاجتمـع مندوبـو المسـتعمرات سـنة ١٧٧٦، وأعلنـوا اسـتقلالهم عـن التـاج البريطانى فى ٤ يوليو ١٧٧٦م عندما صـدر إعلان الاستقلال فى مدينة «فيلادلفيا» (٩)، وصـارت كل مستعمرة تؤلف دولة حرة مسـتقلة. ثم شـنت بريطانيـا الحرب علـى الأمريكيين الذيـن انتخبـوا «جـورج واشـنطن» قائـدًا لحـرب التحرير، وانتصـروا فى معركـة «يورك تـاون»، فاضـطر البريطانيون للاعتراف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٧٨٣.

وقد وجـدت هذه الـدول الجديـدة أنه لا سـبيل لمتابعة الحرب ضـد بريطانيـا والانتصـار عليهـا والمحافظة على الاسـتقلال إلا بعد عقد معاهدة تحالف confederation ، تعهـدت بموجبها الدول الثلاث عشـرة بمسـاعدة بعضـها البعض وتنسـيق سياسـتها الخارجيـة وتنظيـم شـئونها الحربيـة. وقـد أنشـىء لهـذه الغايـة مؤتمـر congress عُقـد فـى «فيلادلفيا» فى ١٤ مارس عام ١٧٨٧ اشـترك فيه ٥٠ مندوبًـا على رأسـهم أقطـاب الاتحاديـن، مثل «جورج واشنطن»- الذى ترأس المؤتمر- و«ماديسون» -الملقب بأبى الاتحاديين- و«هاملتون»(١٠). وبعد جهود مُضـنية، توجهت الآراء نحو تشـكيل الاتحاد، بدلًا من إصـلاح التحالف، وفى ١٧ سبتمبر ١٧٨٧(١١)، فاز مشروع دستور الاتحاد، وأنشئت الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم توالت تدفقات الهجرة الأوروبية نحو الولايات المتحدة الأمريكيـة، إمـا بسـبب الاضـطهاد السياسـى، أو الأزمـات الاقتصـادية، أو بحثًا عن الثروة، مما أسهم فى تطور التكوين الاجتماعى والسوسـيولوجى للولايات. ومع التزايد السـكانى، حـدث توسـع نحـو المناطـق الغربيـة الـذى شـجعته الدولة الفيدرالية، فاشـترت بعض المناطق، وانتزعت بعضها الآخر بالقوة، وقد تم هذا التعمير على حسـاب السـكان الأصـليين (الهنود الحمر) الذين تعرض معظمهم للطرد والإبادة(١٢)، وبذلك تزايد عدد الولايات، واتسعت رقعة البلاد خلال القرن التاسع عشر لتشمل معظم أمريكا الشمالية.

وتباعًـا، أقـرت الولايـات المتحـدة الأمريكية دسـتورًا للبـلاد سـنة ١٧٨٧، جعل نظـام الحكم جمهوريًـا برلمانيًا، حيـث أقـام الأمريكيـون نظـام حكـم فيدراليًا يسـمح لكل ولاية بحريـة اختيار حكومتها وقوانينهـا الداخلية، فى حين تُشرف الحكومة المركزية -المكونة من الرئيس، والحكومة، والكونجرس- على الشـئون المشتركة كالسياسة الخارجية، والدفـاع، وشـئون الأمـن(١٣). ونص الدسـتور على شـكل الحكومة الفيدرالية معتمدًا مبدأ فصـل السلطات:السـلطة التشـريعية: يمارسـها الكونجرس، ويتألف من مجلسـين: مجلس النواب ويضـم ممثلين عن الشـعب يتناسب عددهم مع عدد سـكان كل ولاية، ومجلس الشـيوخ ويضـم عضـوين عـن كل ولاية، والسـلطة التنفيذيـة التى يمارسـها الرئيس المنتخب لمدة أربع سـنوات، ويتحمل مسئوليته أمام الشعب وليس أمام الكونجرس، وله صـلاحيات قيادة الجيش وتوقيع المعاهدات وتعيين السفراء. أما السلطة القضائية فتزاولها المحكمـة العليـا، وتتألف مـن رئيس وثمانية قضـاة يعينهم رئيـس الجمهورية، ومن مهامها حل النزاعات بين الولايات، وتأكيد مدى دستورية القوانين الاتحادية.

ج-إعادة قراءة (افتراضات) الفيدرالية:

إذا اتفقنـا أن المهمة الأساسـية لعمل السـلطة المركزية داخل أى دولة هى إدارة شـئون الأفراد بما يحقق مصـالحهم عبر أقاليم الدولة ضمن إطار من العدل والمساواة، فإن شكل الدولـة الموحدة الذى تتركز فيه كل صـلاحيات عمل المركز هى الحماية الأمنية وتشـريع وتنفيـذ القوانين وإدارة الموارد الاقتصـادية ووضـع خطط التعليـم والتنميـة وغيرها، والتى تكـون عادة فى إقليم بعينه، ويقوم توزيـع الأدوار بين المركز والأقاليم على عدد من الافتراضات الضمنية:

الافتراض الأول: أن المشـكلات التـى تواجههـا أقاليم الدولـة متشـابهة وبالتالى يمكن للمركز أن يضـع سياسـات وحلـولًا موحـدة مـن خـلال أجهزتـه المركزيـة لحـل هـذه المشكلات.

الافتراض الثانى: أن المركز قادر عبر الأقاليم على تلمس أولويات التطوير والإصلاح اللازمة، ومن ثم تكييف السياسات العامة الصادرة من المركز على خدمة واقع كل إقليم من أقاليم الدولة بما يتلاءم مع احتياجاته.

الافتراض الثالث: فيما يتعلق بقضية توزيع الثروة ومدى العدالة فى تقسيمها مما تحصله الدولة من ثروات أراضى الأقاليم ومن الرسوم المختلفة، فإن الأجهزة المركزية قادرة على تحويل هذه الأموال العامة عبر الأجهزة المركزية وفروعها إلى الأقاليم بكفاءة وعدالة.

الافتراض الرابع: أن الثقافة العامة متشابهة عبر أقاليم الدولة، ولذلك تستطيع السلطة المركزية إلزام المواطنين عبر هذه الأقاليم تطبيق قواعد ثقافية موحدة مثل الزى الرسمى، وأساليب الاحتفال فى الأعياد.

الافتراض الخامس: أن جهاز الإدارة العامة فى مركز الدولة المسئول عن صناعة وتطبيق السياسات العامة هو جهاز محايد بعيد عن أى تحيزات أو أهواء سياسية.

لكن بمراجعة الافتراضات السابقة، نجد خللاً جذريًا فى الفكرة الأساسية التى تقوم عليها الدولة (الموحدة)، خاصة فى الدول ذات المساحات الكبيرة؛ لأن المشكلات والأولويات عبر أقاليم الدولة لا تكون عادة متشابهة(١٤). كما أن الثقافة العامة والمنظور الدينى قد يختلفان بنسب متفاوتة من إقليم لآخر، وهذا يعنى أن قيام المركز بتطبيق سياسات ثقافية معينة هو نوع من الهيمنة الثقافية التى قد تؤدى إلى الرغبة فى الانفلات من الوحدة السياسية. كذلك الأمر بالنسبة لافتراض العدالة الاقتصادية فى القرارات المركزية فى عمليات استخلاص وإدارة وتوزيع الدخل من ثروات الأقاليم، حيث قد تظهر المحاباة الاقتصادية للمركز بفعل الصلاحيات السياسية الواسعة فى العاصمة وقُرب سكان الإقليم من مركز القرار الاقتصادى والسياسى. ناهيك عن أن تحليل السياسات العامة يُظهر لنا أن المشكلة الكبرى لدى صانعى تلك السياسات هو ضعف قدرتهم على استيعاب أهمية قضايا أساسية تدور حول توزيع الموارد والانتماء وعدم المساواة فى الدخول وقضايا الهجرة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإشكاليات السابقة التى يمكن بسهولة الكشف عن مثالبها السياسية على المدى البعيد فى الدولة الموحدة يجرى الحد منها عن طريق أنظمة اللامركزية الإدارية التى تسعى إلى تفويض الصلاحيات إلى مجالس منتخبة من سكان كل إقليم، وهذا الأمر لا ينطبق إلا فى الدول الموحدة التى تطبق أنظمة انتخابات على المستويين القومى والمحلى لضمان قيام مجالس تعكس رغبات سكان كل إقليم. ففرنسا مثلًا هى دولة موحدة حيث تتركز صلاحيات القرار السياسى فى باريس، ولكن ظهرت اللامركزية الإدارية بفعل النظم الانتخابية التى تقرر من يقوم على إدارة الإقليم، حيث إن المدن الفرنسية تمتلك مديرية ومجلسًا منتخبًا لإدارتها ولها شخصية اعتبارية. وتلك المجالس بها رؤساء منتخبون، ورئيس المجلس فى المدن الكبيرة يُسمى العمدة الذى يتمتع بصلاحية المحافظ ورئيس البلدية. هذه الوحدات الإدارية المحلية لها اختصاصات واسعة إلا أن الوحدات الإدارية الفرنسية تتبع السلطة المركزية فى الشئون السياسية، أما الأمور المحلية والخدمات الضرورية فتتم بأساليب لا مركزية. كذلك الأمر فى المملكة المتحدة -التى تُعد دولة موحدة- فالحكومة فى لندن سمحت لنشأة حكومات ومجالس محلية عبر بريطانيا(١٥).

يمكن استخلاص أن تقييم فعالية تطبيق الفيدرالية يعتمد فى الواقع على مدى وجود أو غياب نظم انتخابية لتمثيل الميول الشعبية فى الأقاليم والعمل على استيفائها من خلال مجالس جمعيات تشريعية منتخبة من سكان الإقليم، وكذلك على حجم الصلاحيات الإدارية التى جرى تفويضها للأجهزة المنتخبة نفسها. فى حالة ضعف أو عدم وجود مثل هذه النظم والمبادرات، فإن تركز الصلاحيات فى إقليم العاصمة السياسية يؤدى إلى الهيمنة الاقتصادية والإدارية والثقافية لإقليم المركز. كما أن المسار السياسى وصناعة القوانين سوف تنحاز -بفعل تراكم وتركز السلطة- إلى مصالح إقليم العاصمة السياسية بطريقة تؤدى إلى التذمر السياسى مما قد يفتح الباب للتفكك والانقسام سواء بقوة العوامل الداخلية أو بسبب التدخل الخارجى.

ثانيًا: مجالات التأثير:

أ- الوزن النسبى لولاية «تكساس»:

بحسب قوانين الفيدرالية، لا يمكن اعتبار إقليم ما أهم أو ذا سلطات أكبر من إقليم آخر، لكن فى ضوء الأزمة الحالية فى العلاقة بين ولاية «تكساس» والحكومة المركزية، يتعين تسليط الضوء على تاريخ الولاية، وكذلك ما تتمتع به من خصائص تاريخية واقتصادية تميزها عن غيرها من الولايات. تقع ولاية «تكساس» جنوب غرب الولايات المتحدة، وتمتد على مساحة ٦٩٦ ألفًا و٢٤١ كيلومترًا مربعًا، لذا، فهى ثانى أكبر الولايات من حيث المساحة بعد ولاية

«ألاسكا»، يحُدها من الجنوب خليج المكسيك، وشمالًا ولاية «أوكلاهوما»، وشرقًا ولايتا «أركنساس» و«لويزيانا»، وجنوبًا خليج المكسيك والمكسيك، وغربًا ولاية «نيو مكسيكو».

تاريخيًا، كانت «تكساس» موطنًا للهنود من قبائل «الأباشى» و«الكومانشى» فى الغرب، و«التنكاوا» فى الوسط، و«الكارانكاوا»-بمحاذاة خليج المكسيك- و«الكادو» فى الشرق. ويشير مصطلح (أعلام تكساس الستة)[١٦] إلى العديد من الدول التى حكمت هذه الأرض، وكانت إسبانيا أول بلد أوروبى يحكم منطقة «تكساس» كما أسست فرنسا مستعمرة قصيرة العمر فيها. ثم سيطرت المكسيك عليها حتى عام ١٨٣٦ عندما نالت «تكساس» استقلالها لتصبح جمهورية مستقلة. وبعد ٩ سنوات من الاستقلال فى عام ١٨٤٥، انضمت إلى الولايات المتحدة لتكون الولاية الثامنة والعشرين[١٧]. وأدى ضم الولاية إلى سلسلة من الأحداث التى تسببت فى قيام الحرب المكسيكية- الأمريكية عام ١٨٤٦.

أما اقتصاديًا، تمثل «تكساس» (جوهرة التاج الأمريكى) نظرًا إلى حجمها وخصائصها الطبيعية والجيولوجية، فهى مخزن الحبوب الأمريكية، إذ تمتد فيها مساحات الأرض الزراعية، وتتنوع فيها الحاصلات الزراعية الغذائية، كما تزخم الطبيعة الزراعية للأراضى بوفرة مياه الأنهار، بالإضافة إلى أنها ولاية نفطية بامتياز، حيث تحوز على قرابة ٣٣٪ من احتياطى النفط فى الولايات المتحدة بكاملها، ما يعنى أن أكثر من ثلث الإنتاج النفطى للولايات المتحدة مصدره «تكساس». كما تقود العديد من الصناعات الكبرى فى الداخل الأمريكى، بما فى ذلك الصناعات الزراعية، والبتروكيماويات، والطاقة، عطفًا على الإلكترونيات، والفضاء الجوى، والعلوم الطبية. وبذلك تحفز الولاية القطاعات التجارية القوية التى تتكون من قطاعات التجزئة والجملة، والخدمات المصرفية، والتأمين، والبناء[١٨].

ب- ماذا حدث فى «تكساس»؟

تُعد «تكساس» إحدى الولايات التى يحظى الجمهوريون فيها بشعبية كبيرة ويحكمها حاليًا الجمهورى «**جريج آبوت**». وتبدو سطوة الجغرافيا ومخاوف الديموجرافيا، بالإضافة إلى المنافسة السياسية والأيديولوجية المتصاعدة بسبب قرب موعد الترشيحات للانتخابات الرئاسية محركات أساسية للأزمة الراهنة. فخلال ولاية الرئيس «**ترامب**»، بدأ التحذير من فكرة تدفق المهاجرين من دول أمريكا الجنوبية، ومضى قدمًا فى سياق بناء سور يمنع الهجرة غير المشروعة. ولكن اختلف المشهد كثيرًا مع الرئيس «**بايدن**»، الذى يسمح لتدفقات الهجرة بالدخول، لا سيما بعد أن بدأت البيانات تشير إلى أن مهاجرين من الشرق الأوسط وآسيا، يجدون طريقهم إلى الداخل الأمريكى كل يوم من خلال الحدود المكسيكية[١٩].

تتصاعد أزمة المهاجرين غير الشرعيين، بحسب مكتب حاكم الولاية[٢٠]، فإن سلطات الولاية أرسلت أكثر من مائة ألف شخص إلى ولايات أخرى فى إطار برنامج لنقل المهاجرين غير الشرعيين من أراضيها، ما أدخل سلطات الولاية فى صراع مع السلطات الفيدرالية فى شأن إجراءات أمن الحدود. مما اضطر الولاية إلى (الدفاع) عن نفسها فى مواجهة ما سماه البعض «زحف الغرباء»[٢١]، وذلك من خلال تعزيز الحدود الفاصلة بالمزيد من الأسلاك الشائكة، والبوابات الشاهقة، وكل أنواع كاميرات المراقبة.

وتصاعدت الأزمة سياسيًا بعد اتهام «جريج آبوت» للرئيس الأمريكى الحالى «بايدن» بأنه يعمل على تدمير البلاد بسبب موقف الحكومة الفيدرالية من المهاجرين غير الشرعيين. وإضافة إلى ذلك، وافق «آبوت» على السماح للشرطة باعتقال المهاجرين الذين يعبرون الحدود الأمريكية بشكل غير قانونى ويمنح القضاة المحليين سلطة إصدار أوامر لهم بمغادرة البلاد. وصولًا إلى ١٩ ديسمبر الماضى، عندما وقّع حاكم الولاية مشروع قانون يُجرّم الدخول غير القانونى إلى الولاية الواقعة على الحدود مع المكسيك، وهو ما يخالف اختصاص السلطات الفيدرالية.

وردًا على هذا رفعت وزارة العدل الأمريكية دعوى قضائية فى ٤ يناير الماضى ضد ولاية «تكساس» لمنع مسئولى الولاية من اعتقال مهاجرين غير شرعيين والأمر بترحيلهم. وقالت المدعية العامة المساعدة «**فانيتا جوبتا**»: «إنه بموجب بند السيادة فى الدستور وسابقة المحكمة العليا الطويلة الأمد، فإن الولايات لا يمكنها اعتماد قوانين الهجرة التى تتعارض مع الإطار الذى سنَّه الكونجرس»[٢٢]. وبناء على هذا الادعاء، قررت المحكمة العليا فى ٢٢ يناير-بأغلبية ٥ أصوات مقابل ٤- السماح لوكلاء حرس الحدود الفيدراليين بإزالة الأسلاك الشائكة التى أقامها مسئولو «تكساس» على الحدود، ما دفع الولاية إلى رفض الإجراء والدفع بالحرس الوطنى إلى الحدود مع المكسيك. وازداد الأمر تعقيدًا مع صدور قرار حاكم الولاية -الجمهورى- بإرسال المهاجرين إلى المناطق التى يحكمها الديمقراطيون، وبالفعل تم إرسال

أكثر من ١٠٢ ألف شخص إلى الولايات الأخرى[٢٣]. فى حين أعلنت جمعية الحكام الجمهوريين تضامنها مع حاكم «تكساس»، مؤيدة إياه فى «استخدام كل أداة واستراتيجية، وضمن ذلك الأسوار الشائكة لتأمين الحدود»[٢٤].

وعلى وقع الأزمة، أطلقت مجموعة تسمى نفسها «جيش الله» دعوة إلى التحرك نحو «تكساس» فى ٢٩ يناير الماضى بدءًا من «فيرجينيا»، ومرورًا بـ «كاليفورنيا» و«أريزونا» وصولاً إلى «تكساس» لمساندة الولاية بقوة السلاح فى وجه المهاجرين غير الشرعيين[٢٥]. وفى المقابل تحركت قوات تابعة للحكومة الفيدرالية وأخرى للحرس الوطنى نحو الولاية، الأمر الذى يثير مخاوف من صدام محتمل.

وفى ٢٥ يناير الماضى، دعا الرئيس السابق والمرشح الرئاسي المحتمل «**دونالد ترامب**»، الولايات الجمهورية إلى مساندة «تكساس» فى مواجهة (غزو) المهاجرين[٢٦]، فى حين وصف حاكم «أوكلاهوما» –«**كيفين ستيت**»– ما يحدث بأنه «برميل بارود يستحق التوتر»، معلنًا دعم «تكساس» فى الدفاع عن نفسها.

ثالثاً: السيناريوهات المحتملة:

قبل الحديث عن أبرز السيناريوهات المحتملة التى تهدد ليس فقط وحدة الولايات المتحدة، ولكن الأساس النظرى الذى تقوم عليه فكرة الديمقراطية، يبرز التساؤل، هل ما تشهده ولاية «تكساس» الآن ليست له سوابق معاصرة فى تاريخ الولايات المتحدة؟ لعل ظاهرة (الولاية المتمردة) قد تكررت قبل اليوم بسنوات، ففى عام ١٩٥٧ رفض حاكم ولاية «أركنسو» الجنوبية إدماج الطلاب السود مع البيض فى المدارس، بناء على أوامر من الإدارة الفيدرالية، فأمر رئيس الولايات المتحدة وقتها «**أيزنهاور**» القوات الفيدرالية باصطحاب الطلاب وتنفيذ قوانين الحقوق المدنية رغمًا عن أنف حاكم الولاية.

ثم فى عام ٢٠١٩، تزايدت حدة الاستقطاب السياسى والفكرى فى الولايات المتحدة تبلورت فى سلسلة تجاذبات وصراعات فكرية غير مسبوقة عمّقت الانقسامات داخل ولاية «كاليفورنيا»، وبينها وبين سائر الولايات الأمريكية، وأشعلت شرارة ست محاولات على الأقل لتقسيم الولاية إلى ولايات أصغر أو فصلها كليًا عن الولايات المتحدة، وكانت التبريرات وقتها أن الحكومة الفيدرالية لم تعد تمثل مصالح «كاليفورنيا» اقتصاديًا، بينما رأى البعض أن ولاية بحجم «كاليفورنيا» لا يمكن تنظيمها بشكل ملائم إلا إذا قُسِّمت إلى ولايات أصغر.

كما أن المواجهة عادت إلى الزخم مجددًا مع دعوات الاستقلال التى كانت تنادى بها حركة «**تكسيت**» Texit التى واجهت العديد من الانتكاسات[٢٧]، ليس أقلها الفشل فى الحصول على استفتاء على انفصال «تكساس» فى الاقتراع التمهيدى الجمهورى المقبل. ويقول الزعيم الفعلى لحركة «تكسيت»–«**دانييل ميلر**»: «أعتقد أن المسار الذى تسير عليه الحكومة الفيدرالية، والمسار الذى تسير عليه «تكساس»، سيؤدى إلى هذا الاتجاه، سواء من خلال قرار واع أو انهيار النظام الفيدرالى، وعدم قدرته على تلبية متطلباته الأساسية، أعتقد أن «تكساس» ستصبح دولة مستقلة بالتأكيد خلال ٣٠ عامًا»[٢٨].

أ- المواجهة المسلحة:

هل يمكن أن يتطور المشهد بالفعل إلى مواجهات مسلحة بين القوات الفيدرالية والحرس الوطنى الخاص بالولاية؟ يتعقد المشهد لا سيما فى ظل قيام مواطنين من «تكساس» بتشكيل ما يشبه الميليشيات المسلحة، لمعاونة الحرس الوطنى فى الولاية للتصدى للمهاجرين، فهل يمكن لهذه الميليشيات المسلحة، أن تشكل مقاومة ما للقوات الفيدرالية الأمريكية، خاصة مع اتساع دائرة الأزمة بعد الرسالة التى وقعها ٢٥ حاكمًا جمهوريًا، وجاء فيها، «نحن نتضامن مع الحاكم «جريج آبوت» وولاية «تكساس» فى استخدام كل أداة واستراتيجية –بما فى ذلك الأسوار الشائكة– لتأمين الحدود. لقد تخلت الحكومة الفيدرالية عن واجباتها الدستورية تجاه الولايات، وولاية «تكساس» لديها كل المبررات القانونية لحماية سيادتها، ولدينا الحق نفسه لحماية ولاياتنا وأمتنا». هل يعنى ما يجرى فى «تكساس» أن اليمين الأمريكى يكاد يجد فرصة ذهبية يستغلها، ونقطة ارتكاز يتمحور حولها؟ خاصة مع قرب موعد انعقاد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فهل تضحى «تكساس» نقطة انطلاق لهذا السيناريو؟

ب- سيناريو الانفصال:

لا يعترف الدستور الأمريكى بحق الولايات فى الانفصال، ولا يوجد ما يكفى من الأدلة لإثبات أن غالبية سكان «تكساس» يؤيدون الانفصال. ورغم أن دعاوى الانفصال قد لا تؤدى إلى نتيجة فى القريب العاجل، بيد أنها تحمل فى طياتها بذور أزمة بنيوية فى الولايات المتحدة.

ربما تضحى الأحاديث عن حرب أهلية أمريكية فى المدى الزمنى المنظور أمرًا بعيدًا؛ لكن هناك بالفعل بعض الأصوات المرجعية من داخل أمريكا ومن خارجها، قطعت

بالفعل بأن الانفصال قادم يومًا ما. وكان مستشار الأمن القومى الأمريكى «**زبجينو بريجنسكى**» -البولندى الأصل- أحد الذين استشرفوا مآلات الانفصال فى نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات[٢٩]. وأيضًا العالم النرويجى «**يوهان جالتونج**» أحد أبرز علماء السياسة والمستقبليات، وقد سبق بالفعل وحدد موعدًا لتفكك الاتحاد السوفيتى[٣٠]، واعتبر «جالتونج» أن عام ٢٠٢٥، سيكون عامًا حاسمًا فى تاريخ الولايات المتحدة.

التساؤل المهم هنا:«هل تواجه الولايات المتحدة أزمة حقيقية مجتمعية، وهل ستتفرغ لخلافات الداخل عبر القوة العسكرية، كما الحال فى «تكساس»، أم ستعمل إدارة «بايدن» على احتواء المختلفين، ولو تطلب الأمر التوصل إلى حلول وسط، ترفع عن البلاد مخاوف الانقسامات؟

إن دلالات ما يجرى فى «تكساس» خطيرة، ذلك أنه ضمن شروط «بريجنسكى» لبقاء القوة العظمى هو بقاء قوة التماسك الاجتماعى. ولكن، ما يجرى فى قلب المجتمع الأمريكى، يجعله متشظيًا ما بين مثاليين وواقعيين: جماعات تعترف بفكرة بوتقة الانصهار، وأخرى ترفضها وتؤمن بحقها فى الحفاظ على جذورها العرقية ومحدداتها الثقافية وثوابتها العقائدية.

كتب الكاتب «**جيمس بيكرتون**» مقالاً فى مجلة «نيوزويك» بتاريخ ٢٣ ديسمبر الماضى[٣١]، أشار فيه إلى أن قرار المحكمة العليا القاضى بإزالة الحواجز الشائكة، أثار مزيدًا من الدعوات إلى انفصال «تكساس»، مُذكِّرًا بحركة «تكسيت» التى يتبناها «دانييل ميلر»، الذى يرى أن سياسة الحكومة الفيدرالية ستقود إلى استقلال «تكساس» فى غضون ثلاثة عقود.

هناك انقسام فى إطار ديمقراطى مؤسسى تحكمه القوانين والأنظمة، وهناك قوة ناعمة تدافع عن المطالبة بمزيد من الحريات الوطنية، لكن فى الوقت نفسه هناك قوى أخرى قد تتحرك فى حال حدوث أى اختلالات تهدد الوحدة الفيدرالية، كما أن التركيبة السكانية داخل الولايات المتحدة ليست مهيأة لمثل هذه الدعوات العنصرية.

جـ - المخرجات المحتملة للسيناريوهات السابقة:

إن ما شهدته ولاية«تكساس» يعنى المحاولة الفردية لبعض الولايات اغتصاب صلاحيات السلطات الفيدرالية؛ لكنه من السابق لأوانه الحديث عن الانفصال وبداية تفكك الدولة، على الرغم من أن الرهانات قد ارتفعت بشكل كبير، ووصلت بالفعل إلى هذا المستوى، فدرجة الانقسام بين المحافظين والليبراليين -الجمهوريين والديمقراطيين- وصلت بالفعل إلى تخطى أن ما حدث مجرد حادث عشوائى ، وبالتالى لا يمكن التقليل من أهمية الأحداث فى «تكساس».

وهنا يمكن الإشارة إلى أنه فى إطار المنافسة الحزبية بين الجمهوريين والديمقراطيين مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية، أن (لعبة) الجمهوريين لها هدفان:

الهدف الأول، إرغام «بايدن» على الاختيار بين إغلاق الحدود، وهو ما من شأنه أن يؤدى إلى خسارة تعاطف قسم كبير من ناخبيه -من ذوى الأصول اللاتينية- وبين التصعيد الذى قد يبدو فيه على نحو متزايد وكأنه يدمر الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن تبنى «بايدن» موقفًا راديكاليًا (مناهضًا للولايات المتحدة) سيجلب كذلك الناخبين المترددين أو المحايدين سابقًا إلى المعسكر الجمهورى، ويعزز موقف «ترامب» فى الحزب الجمهورى. لذلك، فمن المفيد للجمهوريين جعل المواجهة أكثر راديكالية وتصعيد المخاطر، ومع ذلك، سيكون تصعيدًا منضبطًا بهدف الاستمرار فى تدمير صورة «بايدن»، الذى يقع فى موقف ضعيف بشأن قضية الحدود.

الهدف الثانى، هو إظهار قوة الجمهوريين قبل الانتخابات، فى إشارة إلى أنه إذا تمت إزالة «ترامب» من الانتخابات بطريقة أو بأخرى، فإن لدى الجمهوريين ما يجب عليهم الرد به، بما فى ذلك المواجهة المسلحة.

فى إطار الملاحظتين السابقتين، يكون احتمال وقوع صدام فى الأشهر المقبلة منخفضًا، وبالتالى نستبعد سيناريوهى المواجهة المسلحة أو الانفصال. ومع ذلك، يمكننا القول إن بدايات (المواجهات) الأهلية قد بدأت بالفعل، وأن العائق الرئيسى الذى يمنعها من الدخول فى مرحلة ساخنة هو أن أيًا من الطرفين لم يتعرض بعد لهزيمة نهائية على المستوى الفيدرالى، إلا أن أحداث «تكساس» تضيف إلى تدهور الوضع الدولى للولايات المتحدة بشكل كبير، خاصة بعد الخسارة على ساحة أوكرانيا.

بشكل عام، فإن أزمة «تكساس» هى بداية أزمة سياسية داخلية لا يزال من الصعب التنبؤ بعواقبها.

الخلاصـة :

إن حـل مشكلـة اللاجئين لا تكون بالعنصرية، وإنمـا بدراسة الحدود وتأمينها بالشـكل الأمثل، خاصة أن المشكلـة الحقيقـة فـى الحـدود الأمريكيـة هى مشكلـة أمنية فـى المقـام الأول قبل أن تتـم مناقشتها وحصرها فى أزمة اللاجئين. لقد وصلت الولايات المتحدة إلى المرحلة التى تحاول فيها الولايات الفردية أن تضـع نفسهـا فـى مواجهـة مستوى السلطـة الفيدراليـة. وسيستمر هذا المسـار فى النمو بـكل الأحوال، والجانـب الخاسر فى انتخابات ٢٠٢٤ سينقل الصراع إلـى مستوى «الولايات الفردية فى مواجهة الحكومة الفيدرالية»، وقد أصبحت لدينا الآن سابقة لذلك. ولعل تلك الشواهد قد تعكس تاريخ بداية عملية تفكك الولايات المتحدة، لكن توقيت اكتمال هذه العمليات لا يزال غير واضح فى الأمد المنظور.

الهوامـش :

(1) "White House Condemns Governor Abott after Texas starts flying migrants to Chicago" December 21, 2023, Spectrum News, https://spectrumlocalnews.com/tx/south-texas-el-paso/news/2023/12/20/texas-begins-flying-migrants-from-us-mexico-border-to-chicago--with-1st-plane-carrying-120-people, USA, Visited January 17th,2024

(2) Aylin Herrera, "Biden and Governor Abbott clash over border crisis", January 29th,2024, KFOX14, https://kfoxtv.com/news/local/biden-and-governor-abbott-clash-over-border-crisis-amid-anticipated-immigration-bill, USA, Visited February 13th,2024.

(3) Kinsey Crowly and Hogan Gore, "25 states with Republican governors sign letter supporting Texas in border control fight", January 26, 2024,USA Today,https://www.usatoday.com/story/news/politics/2024/01/26/texas-border-dispute-gop-states-support-letter/72364737007/, USA, Visited February 6, 2024.

(4) Daniel Carpenter, "Is health politics different?", Annual Review of Political Science, Vol. 15, 22 March, pp. 287-311.

(5) Adeleke Olumide Ogunnoiki, "Federalism as a Political Ideology and System of Government: The Theoretical Perspectives", International Journal of Advanced Academic Research (IJAAR),P.53, 2017.

(6) Peter Grafae and Rachel Laforest, "Federalism and Governance", Canadian papers, June 2013, P. 11.

(٧) صـادق عبدالحميد مالكى، «نشـأة وتطور النظام الفيدرالى الأمريكى: نموذج تقاسـم الصـلاحيات السياسـية وتوازنها عبر مستويات وقضايا الحكم»، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ١٠، ٢٠١٧، ص٢٧.

(٨) رونالد واتس، الأنظمة الفيدرالية، ترجمة غالى برهومة ومها بسطامى ومها تكلا، كندا: أوتاوا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، ٢٠٠٦،ص ٢.

(9) Paul Leiccester Ford (Editor),Pamphlets on the Constitution of the United States, published during its Discussion by the People, 1787-1788, (Brooklyn, N.Y., 1888).

(10) Kostyal M., Founding Fathers: American Great Leaders and the Fight for Freedom, Washington, D.C., 2016, p.10.

(11) Michael Perman, The pursuit of Unity, University of North Carolina Press, 2010, P 76.

(12) Nathaniel Kelso, "A Nation Transformed by War: A research supported with maps",National Geographic Society, Washington, DC, 2005, P.111-119.

(13) Radall Henning and Martin Kessler,Fiscal Federalism: US History for Architects of the European Fiscal Union, Brussels: Bruegel, 2012, p.3.

(14) JessicaTrounstine, "All Politics is Local",Perspective on Politics Journal, volume7 no. 3, Sep. 2009, P.614.

(١٥) ففـى عـام ١٩٩٨ اعترف البرلمان البريطانى بحكومة أيرلندا الشـمالية، مانحًا إياها جمعية تشـريعية مسـتقلة، كما أنشـأ البرلمان جمعيات تشريعية لاسكتلندا وويلز، إلا أن بريطانيا لا تزال دولة موحدة.

(16) Texas Historical Commission, "Recommended Historic Designs: The "Six Flags Over Texas"" ,Texas Register, Texas Secretary of State, USA, 1997, Visited March 18th, 2024.

(17) Texas State Historical Association Website, https://www.tshaonline.org/texas-day-by-day, USA, Visited March 18th, 2024.

(١٨) ويبلغ حجم اقتصـادها ٢,٤ تريليون دولار، وتحتل المرتبة الثامنة عالميًا وتتفوق على روسـيا وكندا وإيطاليا، وتوفر أفضـل بيئة إنشاء فى الولايات المتحدة، لا سـيما أنها تسـتأثر وحدها بـ ٩ فى المائة من الناتج المحلى الأمريكى، كما تحظى بنسـبة ٢٢٪ من الصـادرات الأمريكية، لتفاصيل أكثر، انظر: https://usafacts.org/topics/economy/state/texas

(19) Bernd Debusmann Jr ,"Three Reasons why so many migrants want to cross from Mexico to U.S", February 2024, BBC News, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-68208637, USA, Visited March 13th, 2024.

(20) نقـلا عـن موقـع حاكـم الولايـة «جريـج آبـوت»، https://gov.texas.gov/news/post/operation-lone-star-surges-resources-to-combat-bidens-escalating-crisis, USA, Visited March 18th, 2024.

(21) Uriel Garcia, "Texas flies over 120 immigrants to Chicago", December 20, 2023, https://www.texastribune.org/2023/12/20/texas-plane-immigrants-chicago-greg-abbott-busing/, USA, Visited March 7th, 2024.

(22) Devlin Barrett, "Justice Department sues Texas over state immigration law", January 3, 2024, Washington Post, https://www.washingtonpost.com/national-security/2024/01/03/texas-sued-sb4-migrants-justice-department/, USA, Visited March 11th, 2024.

(23) "Texas transports over 100,000 migrants to sanctuary cities, January 12, 2024, https://gov.texas.gov/news/post/texas-transports-over-100000-migrants-to-sanctuary-cities, USA, Visited February 2nd, 2024.

(24) MCKENZIE ROMERO, "25 Republican governors supporting Texas", January 25, 2024, Nebraska Examiner, https://nebraskaexaminer.com/briefs/pillen-among-25-republican-governors-supporting-texas-border-efforts/,USA, Visited January 31st, 2024.

(25) Jacob Miller, "God's Army mobilizes for Texas border mission and escalating immigration tensions", January 31, 2024, https://trendydigests.com/2024/01/31/gods-army-mobilizes-for-texas-border-mission-amid-escalating-immigration-tensions/, USA, Visited January 31st, 2024.

(26) Jonathan Cooper and Adriana Gomez, "Trump Praises Texas governor as border state clashes with Biden administration over immigration",APNEWS, January 25, 2024, https://apnews.com/article/trump-biden-immigration-texas-border-mexico-f2c1f03d902734521ab6e23f02ed9fa3, USA, Visited February 28th, 2024.

(27) Peter Holley, "Are Texas Republicans serious about secession?", Texas Monthly, November 2023, https://www.texasmonthly.com/news-politics/are-texas-republicans-serious-about-secession/,USA, Visited March 11th, 2024.

(٢٨) نقلا عن موقع حركة «تكسيت» القومية، https://texascpac.org/candidate/daniel-miller
واتخذ الانفصاليون فى «تكساس» الطريق التشريعى، فممثل الولاية –آنذاك– «بريان سلاتون» تقدم فى مارس ٢٠٢٣ بمشروع قانون يدعو إلى إجراء استفتاء حول «ما إذا كان ينبغى على الولاية التحقيق فى إمكان استقلال «تكساس» أم لا».

(29) Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard: American Primacy and its geostrategic Imperatives, Library of Congress Catalogue, 1989.

(30) Johan Galtung , Global Projections of deep- rooted U.S Pathologies, George Mason University, 1996.

(31) James Bickerton, "What an Independent Texas would look like?", Newsweek, December 23, 2023, https://www.newsweek.com/what-independent-texas-would-look-like-1854810, USA, Visited January 2nd,2024.

تهديدات الأمن القومى الأمريكى: مستقبل الفيدرالية ومخاوف الانقسام

■ أ.د/ مى مجيب مسعد
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة المستقبل

المستخلص :

تشهد الولايات المتحدة توترات سياسية داخلية بعد تصاعُد التوترات بين ولاية «تكساس» والحكومة الفيدرالية الأمريكية، عقب رفض حاكم الولاية الامتثال لقرار الحكومة بإزالة الأسلاك الشائكة على طول الحدود مع المكسيك، ما أثار المخاوف من احتمالية نشوب نزاع مسلح داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

أسئلة كثيرة تطرحها مستجدات على الساحة الأمريكية، منها على سبيل المثال، هل انفصال «تكساس» يُعد سيناريو يمكن أن يحدث ويسبّب أزمة اقتصادية؟ وهل يمكن لولايات أخرى أن تفعل الشيء نفسه وتحذو حذوها؟

أعادت المواجهة الزخم مجددًا إلى دعوات الاستقلال عن أمريكا، التى كانت تنادى بها حركة «تكسيت»، التى خلصت إلى أن «تكساس» يجب أن تستقل عن الولايات المتحدة، ورغم الدعم الذى وجدته هذه الحركة، فإنها واجهت العديد من الانتكاسات، ليس أقلها الفشل فى الحصول على استفتاء على انفصال «تكساس» فى الاقتراع التمهيدى الجمهورى المقبل.

فهل يمكن أن تُمثل أزمة «تكساس» بداية لانفراط عقد الاتحاد الفيدرالى الممتد لمدة تخطت المائتى عام منذ تأسيس الفيدرالية الأمريكية على يد المؤسسين الأوائل للدولة الأمريكية؟

الكلمات المفتاحية : الفيدرالية – الانفصال– تكساس

Threats to American National Security: The future of Federalism and division fears

■ *Prof / Mai Mogib Mosad*
Professor of Political Science, Cairo University
Vice Dean for Community services and environmental affairs, Future University in Egypt

Abstract:

The United States is witnessing internal political tensions after escalating confrontations between the State of Texas following the refusal of the state governor to comply with the government's decision to remove barbed wire along borders with Mexico, which raises fears of the possibility of the breakout of an armed conflict within the United States of America.

Many questions are raised including, for example, is the secession of Texas a scenario that could occur and cause an economic crisis? Can other states do the same and follow Texas' secession?

The "Texit" movement called for the independence of Texas from the United States. But despite the support this movement found, it faced many setbacks, as it failed to obtain a referendum on Texas secession on the upcoming Republican primary ballot. Could the Texas crisis represent the beginning of the unraveling of the federal union, which extends for more than two hundred years since the founding of American Federalism by the founders of the United States?

Keywords: Federalism- Separation- Texas